

نتسأل لماذا يجهل الشعب كافة بنود مسودة دستوره... فمن يجيب؟



لسطين او لم يتم اقراره فالاهم هو الاخذ بالتصصيات التي جمع عليها الطبقة الشعبية باعتبارها الجهة المستفيدة من هذا المشروع المنظم لكافة القوانين ولحياة الأفراد المجتمعات كما هو متعارف عليه دوليا هذا من جهة ومن جهة أخرى يقع على عاتق الجهات المعنية وكافة المؤسسات ايصال مسودة المشروع الأساسي للدستور بعد من الجهات المعنية ومنها طلبة الجامعات لكي تتمكنوا من تحديص بنوده والادلاء بأرائهم ومقرراتهم رفعها للجهة التشريعية للاخذ بها ووضعها بعين الاعتبار لأن تعديل بعض البنود قبل اقرار أي قانون افضل من تغييرها بعد اقراره بعدما يصبح نافذ المفعول ويقع على عاتق وسائل الاعلام كافة نشر كل ما يتعلق التصصيات التي تتخض عن ورش العمل التي تعقد بهذا خصوص لتنفيذ الطبقة الشعبية بشكل ادق ومنظم امه، حاتما.

رفاهيتنا الاجتماعية أو عدمها و عدم معرفتنا ببنوده أو بالاحري التعتيم عليه يحرق قلوبنا كمواطنين وبالطبع نحن نلوم كل مسؤول تجاهلنا بمعرفة دستورنا.

بالطبع تشكل الأمهات ركنا أساسيا في المجتمع الفلسطيني ، تحدث نوال وهي ربة منزل وام لخمسة أبناء عن كل ما تعرف عن الدستور فقالت « سمعت من ابنة عمي وهي طالبة جامعة ان هناك مشاكل في الدستور لانه يبيح بعض المحرمات لدينا مجتمع مسلم أقصد فيما يتلعلق بعدم معاقبة الزانية والزاني إذ تم هذا بالتراضي وتضييف لقد تاملت كثيرا عندما سمعت هذا وتنويت ان يحذف هذا الدستور فنحن لا نريد مثل تلك البنود، أما السيدة عطاف فقد قالت وقد بدا الألم واضحا عليها لم يفعل الدستور الذي اطلع على بنوده مؤخرا شيئا لزوج أختي المريض أو أقربائي ذوي الشهداء ... ولن يفعل .

وبalicem، التساؤل مطروحا سواء تم اقرار دستور دولة

وليفعل هؤلاء القانونيون ما يريدونه فلقد
مللنا من تعديلات الدستير التي لا تنتهي ولا
يُقدّم.

بما يختلف رأي الموظفات كون لهن مصلحة
بدستور يمنح أو يحجب عنهن بعض
الامتيازات كإجازات تقول مي «إن مشروع
الدسترة، الذي كتب قبلها، فتورة بسيطة هو

عبارة عن خليط من دساتير عربية عديدة أما عن مدى اهتمامها بهذا الدستور فتؤكد مي انه اهتمام حيد لتأثيـر عـلـى حـيـاتـهـا وـتـنـقـدـهـا

وجود تعقيم واضح عليه وخاصة التعقيم
اللعلامي فيتم الاهتمام به من فترة لفترة ثم
تنسى الموضوع، وتتشبث به ان هناك

جزءاً كبيراً من الدستور مقتبساً من الدستور
الأمريكي وهو أيضاً دستور كما تريده أمريكا.
بما كانت معاً دلالة بهم ضوء الدستور،

وهي الموظفة باحدى الدوائر الحكومية أما ربة ملظفة بالقطاع الخاص قالت «لا يوجد نزاع خاف منه»، فـ«أنا نزعة عن الناس»، قالت «

وتحصيف « ولم اهتم بذلك لعدم وجود شرعية
حقيقية في حياتنا كفاسطينيين فغياب حقيقة
وجودها على ارض الماء واحد مع الناس »

وجبوده علی ارسن، و این میرک، این
باشکل مباشر عنده.

وتبني «كل الذي حدث أنتنا كانت تتناقل والطلابات أخبار اشقرية عن هذا الدستور ولكن النقطة الجوهرية التي تأكذنا منها وعائلي أن هذا الدستور مخالف بشكل أو بآخر لبند الشرعية الإسلامية وعلى واضعيه أن يراعوا الأعراف الموجودة في البلاد وتؤكد سماح ان هذا فقط ما سيضمن لها كمواطنة فلسطينية حقوقا.

أما المواطن أبو معتز وهو عامل بناء يعمل داخل الخط الأخضر (٤٥ عاما) فيقول «أنتي لا اعلم شيئاً عن الدستور الفلسطيني ولا أذكر أنتي شاهدت برنامجاً تلفزيونياً يتناول هذا الموضوع علمت من أخي أن أحد بنود هذا الدستور تعتبر المقاومة إرهاباً وأنتفد هذا كثيراً لكنني غير متتأكد من صحة هذا ولم أصادف من يؤكد لي هذا أو ينفيه ويوضح أبو معتز «نحن نجري وراء لقمة عيشنا وأبنائي الثمانية لن يطعمهم الدستور لأنه لم يطعم أحداً في السابق

لانتقالي وإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية. تتعرض الدراسة أيضاً إلى انعكاسات السياسات والمارسات والإجراءات الإسرائيلية خلال مرحلة الحكم الذاتي ١٩٩٤-٢٠٠٠. وتنظر الدراسة إلى اخفاقات السلطة الوطنية الفلسطينية في تبني سياسات تنمية وتقاعسها عن توفير بيئة استثمارية تشريعية وقضائية وإدارية مواطنة للاستثمار. كما تتناول الدراسة تأثير العدوان الإسرائيلي في عقاب اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول ٢٠٠٠، وإعادة حلال مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، والتي أدت إلى تدمير جزء كبير في البنية التحتية الفلسطينية والمنشآت العامة، والممتلكات الخاصة، وتحميد كل للاستثمار العام.



باسم مكحول
الاستثمار
والبيئة
الاستثمارية في
الضفة الغربية
وقطاع غزة.
رام الله: معهد
أبحاث
السياسات
الاقتصادية
الفلسطيني
(مايو، ٢٠٠٢)

ريما كنانة
نزال ورغدة
فقهاء ونلهة
حسن راجح؛
زياد
عثمان (تحرير)

المرأة الفلسطينية بين الحصار والحقوق

الاجتماعية.
رام الله: مركز
رام الله لحقوق الإنسان، ٢٠٠٣.